جـامعـة الشـارقـة
UNIVERSITY OF SHARJAH

# مجلـة جامعـة الشـارقة للعلـوم القانونيـة

مجـلـة عـلـمية مـحكمـة

المجلد 23، العدد 1
رمضان 1446هـ / مارس 2026م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v23.i1.22

# الترجمة الإشارية في التشريع الإجرائي الجنائي الإماراتي "دراسة تحليلية مقارنة"

**سلطان عبدالله بن ساحوه السويدي**[1]

**عبد الإله محمد سالم النوايسة**[2]

**تاريخ الاستلام: 2025-01-06** **تاريخ القبول: 2025-03-17**

**ملخص البحث:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة أحكام الترجمة الإشارية في الإجراءات الجزائية في التشريع الإماراتي، والتركيز على كيفية تنظيم القانون لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية خلال محاكماتهم الجنائية، وفي دولة الإمارات يتم توفير الترجمة الإشارية للأشخاص الذين يعانون من إعاقات سمعية خلال الإجراءات الجزائية لتأمين فهمهم الكامل للإجراءات القانونية وحماية حقوقهم، وشمل البحث الإطار التشريعي والتنظيمي لأحكام الترجمة الإشارية في التشريعات الإماراتية

كذلك وضح البحث مفهوم وأهمية الترجمة الإشارية هي عملية تحويل المعلومات القانونية المنطوقة إلى لغة الإشارة، بحيث تكون قابلة للفهم من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية. تتيح هذه الترجمة للمتهمين والشهود من ذوي الإعاقة السمعية فهم الإجراءات الجزائية، مما يعزز حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم. سواء خلال مرحلة التحقيقات أو أثناء جلسات المحكمة، وأظهر البحث التحديات التي يواجهها تنظيم الترجمة الإشارية، كنقص المترجمين الإشاريين المؤهلين في بعض المناطق والحاجة إلى تدريب الكثير من المتخصصين على كيفية التعامل مع الترجمة الإشارية

وأخيراً أوضح البحث أن التشريع الإماراتي قد أظهر اهتمامًا متزايدًا بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، ولا سيما في إطار الإجراءات الجزائية، توفر الإمارات نموذجًا يحتذى به في ضمان المساواة والعدالة من خلال تيسير الترجمة الإشارية لجميع الأفراد بغض النظر عن إعاقاتهم. ومع استمرار الجهود لتحسين النظام القضائي

**الكلمات الدالة:** الترجمة الإشارية، الإعاقة السمعية، المترجم الإشاري، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حماية حقوق المتهمين

---

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

U19106096@sharjah.ac.ae

(2) كلية الحقوق - جامعة مؤتة (مؤتة - الأردن)

## أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية دور مترجم الإشارة في إطار التزامه بنقل الوقائع والأقوال بدقةٍ وموضوعيةٍ دون تدخُّلٍ في مضمونها أو توجيهٍ لمحتواها، خاصةً وأن حَقَّ تعيينه يندرج ضمن الضمانات الأساسية لأصحاب الإعاقة السمعية أو الكلامية الذين لا يُتقنون الكتابة أثناء الإجراءات القضائية. فالأصم –عندما يلجأ إلى مترجم الإشارة– يُصبح الأخير جسرًا أمينًا لفهم العالم القضائي المحيط، حيث يُعبِّر الأصم عن تفاصيل حياته الخاصة، ومشاعره، وشهادته، وادعاءاته، ودفوعه، وطلباته، واعتراضاته، عبر هذا المترجم. وتنحصر مسؤولية الأخير في ترجمة المحتوى اللغوي إلى لغة الإشارة وبالعكس، مع توضيح السياق اللغوي عند الاقتضاء، دون إضافةٍ أو حذفٍ أو تأويلٍ يُخلُّ بجوهر الرسالة؛ وذلك تماشيًا مع مبدأ الحياد المطلق الذي يفرضه التشريع الإجرائي الإماراتي –كما في الفقرة الثالثة من المادة (8) من قانون الإجراءات الجزائية– لضمان نزاهة الإجراءات وحقوق الأطراف

بحث أحكام الترجمة الإشارية في الإجراءات الجزائية في التشريع الإماراتي يحمل أهمية كبيرة، وفيما يلي بعض النقاط التي تسلط الضوء على هذه الأهمية:

### 1. تعزيز حقوق ذوي الهمم:

يساهم في ضمان حقوق الأفراد ذوي الإعاقة السمعية، مما يعكس التزام الإمارات بحماية حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية

### 2. المساهمة في تحقيق العدالة:

يسهم في توفير بيئة قانونية عادلة، حيث يضمن للمتهمين والشهود القدرة على التعبير عن أنفسهم وفهم الإجراءات بشكل كامل، مما يعزز من نزاهة المحاكمات

### 3. الامتثال للمعايير الدولية:

يتماشى مع التزامات الإمارات تجاه اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعزز من مكانتها على الساحة الدولية كداعم لحقوق ذوي الإعاقة

### 4. تعزيز الثقة في النظام القضائي:

من خلال توفير وسائل تواصل فعالة، يمكن أن تسهم الترجمة الإشارية في تعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي، مما يؤدي إلى زيادة التعاون مع السلطات

**5. تيسير الإجراءات القانونية:**

تساهم في تسريع الإجراءات القانونية، حيث يتمكن الأطراف من التواصل بفعالية أكبر، مما يقلل من التوتر والارتباك في المحاكم

**6. تطوير التشريعات المحلية:**

يدعم تطوير التشريعات والممارسات القانونية لتعكس التنوع والاحتياجات المختلفة للأفراد في المجتمع، مما يسهم في تحديث النظام القانوني

**7. التوعية والتثقيف:**

يشجع على زيادة الوعي بأهمية الترجمة الإشارية ودورها في تعزيز الحقوق القانونية، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة

## أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل النظام القانوني الذي يحكم عمل مترجمي لغة الإشارة، مع التركيز على تحديد التحديات القانونية التي تواجههم والفرص المتاحة لتعزيز حقوقهم. كما يسعى إلى تقديم توصيات لتحسين الإطار القانوني بما يضمن توفير بيئة عمل عادلة ومهنية لمترجمي لغة الإشارة، مما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة للأشخاص الصم. والتأكيد على دور لغة الإشارة في إدماج المستفيد منها (الأصم) في البيئة القضائية والمجتمع القانوني كجزء لا يتجزأ من إستراتيجيات التنمية الشاملة

يفتح هذا البحث المجال لمزيد من الأبحاث المستقبلية في عدة جوانب تتعلق بالنظام القانوني لمترجمي لغة الإشارة. بما يمكن للباحث استكشاف تأثير التشريعات المقترحة على جودة الخدمات المقدمة وحقوق المترجمين، بالإضافة إلى دراسة تجارب الدول التي نجحت في تطوير أطر قانونية فعالة في هذا المجال. كما يمكن إجراء دراسات مقارنة بين الأطر القانونية المختلفة لتحديد أفضل الممارسات وتقديم توصيات مبنية على الأدلة لتحسين النظام القانوني لمترجمي لغة الإشارة على المستوى العالمي

## إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية في القصور التشريعي بالتشريع الإماراتي في تنظيم الترجمة الإشارية في الإجراءات الجنائية، إذ يقتصر النص في المادة (8/3) من قانون الإجراءات الجزائية (38/2022) على إلزام الجهات القضائية بالاستعانة بمترجم إشارة عند تعذر الكتابة، دون تفصيل معايير اختيار المترجمين، أو اشتراطات تدريبهم على المصطلحات القانونية، أو آليات

مراقبة التزامهم بالحياد الوارد في المادة (13) من مرسوم تنظيم الترجمة (22/2022). كما يُغفل القانون الاتحادي (29/2006) حقوق ذوي الإعاقة تفعيلَ ضماناتٍ عمليةٍ لتمكين الصم من فهم التهم أو تقديم دفوعهم عبر مترجم مؤهل، مما يُهدد حقهم في محاكمة عادلة وفق المادة (6) من القانون

**لذلك، يتمثل تساؤل الدراسة الرئيس في:**

هل يُمثل التشريع الإماراتي الحالي –رغم تعدد نصوصه– إطارًا كافيًا لضمان جودة الترجمة الإشارية في الإجراءات الجنائية، أم أن ثمة حاجة لتعديلات تشريعيةٍ تُلزم الجهات القضائية بمعاييرٍ دوليةٍ دقيقةٍ لاختيار مترجمي الإشارة وتقييمهم؟

## نطاق البحث:

يشمل التشريعات الإماراتية الخاصة بموضوع البحث وعلى رأسها المرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية، و قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2024 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة، وقرار مجلس الوزراء رقم 7 لسنة 2014، باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2012 بشأن تنظيم مهنة الترجمة

بالإضافة إلى التشريعات المحلية والاتحادية التي تتناول مهمة مترجمي الإشارة والمستفيدين منها، كذلك الاتفاقيات والتشريعات الدولية التي تعالج ذات الموضوع. بما فيها البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر عن الأمم المتحدة

## منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهجية تحليلية مقارنة، حيث يتم استعراض وتحليل القوانين واللوائح المحلية و المواثيق الدولية المتعلقة بمترجمي لغة الإشارة.

**خطة البحث:**

فيما يلي تقسيم خطة البحث:

تمهيد مع نبذة تاريخية

المبحث الأول: ماهية الترجمة الإشارية في الإجراءات الجزائية

المطلب الأول: تعريف الترجمة الإشارية.

المطلب الثاني: أنواع الترجمة الإشارية.

المبحث الثاني: حالات اللجوء للترجمة الاشارية في الإجراءات الجزائية.

المطلب الأول: موقف التشريعات المقارنة.

المطلب الثاني: موقف التشريع الإماراتي.

المبحث الثالث: تحديات وآثار الترجمة الاشارية وحجيتها القانونية.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه مترجمي الإشارة بشكل عام.

المطلب الثاني: آثار الترجمة الإشارية وحجيتها القانونية في التشريع الإماراتي.

الخاتمة

المراجع

الفهرس

## مطلب تمهيدي: النشأة والتطور التاريخي للترجمة الإشارية

الترجمة بشكل عام هي وسيلة مهمة من وسائل إثراء التواصل بين البشر والتعريف بالثقافات المختلفة والتقريب بين أفكار الناس، مهما تعددت جنسياتهم وتباينت طبائعهم وعاداتهم وتقاليدهم، والترجمة بلغة الإشارة من التخصصات النادرة، ومن أساسيات عمل المترجم أن يتمتع بخصوصية كبيرة وتتطلب دقة وأمانة فائقة في توصيل المعلومة، وهو وسيلة مهمة لإدماج أصحاب الهمم من الصم في الحياة، فهو صوتهم الذي لم يقدر لهم أن يمتلكوه

وقد واجهت لغة الإشارة في بداية ظهورها حرباً شعواء تمثلت في منع استخدامها في تعليم الأفراد الصم، بقرار من الاتحاد العالمي للصم في المؤتمر الذي عقد في ميلانو الإيطالية عام 1880م، وهذا الأمر ساعد في تأخر النهوض بلغة الإشارة، وفي نهاية المطاف، وبعد أكثر من قرن من الزمان، عاد العالم إلى اعتماد الطريقة الشفوية للتواصل مع الصم، اعتمد الاتحاد الدولي للصم لغة الإشارة كلغة رسمية لهم، كجزء من توافق الآراء الدولي الذي انعقد في مؤتمر طوكيو عام 1991.

وكان لمملكة السويد قصب السبق في هذا المجال كونها أول دولة اعترفت بلغة الاشارة كلغة رسمية في دولة السويد، وذلك سنة 1981م، وقد تبعها في ذلك عدد كبير ومن الدول بعد ذلك اعترفت بها كلغة رسمية ومنها دول عربية مثل مصر والسعودية والإمارات وقطر وغيرهم، كما تم الاعتراف بها في المحافل الرسمية، وأمام المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، وأبرز حالات الإعتراف تلك كانت في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين، والعقد العربي لرعاية المعوقين[1].

ومنذ ظهور نظام الإشارات الدولي في افتتاح مؤتمر الاتحاد العالمي للصم في 1987، تزايد الطلب على هذا النظام على مر الزمن. ونظراً لخصوصية المهنة، فإن العلاقة بين المترجم والأصم أيضاً تحكمها قواعد وقيم خاصة بها. ولأهمية الدور الذي تلعبه هذه الفئة النادرة لخدمة المجتمع اقتربنا منهم في هذا الملف لنتعرف إلى طبيعة عملهم ودورهم واحتياجاتهم، لتطوير مهنتهم وعلاقتهم بفاقدي السمع وكيفية رفع كفاءة الخدمات الموجّهة إليهم

يتسارع العالم اليوم إلى تقديم كل ما من شأنه أن يساهم بشكل أو بأخر في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالمجتمع وذلك من خلال إزالة كافة الحواجز التي قد تعيق اندماجهم

(1) محمد أبو شعيرة، دراسة تشخيصية لأخطاء الترجمة بلغة الإشارة ومصادرها من وجهة نظر المترجمين في ضوء بعض المتغيرات، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (171) الجزء الثالث، ديسمبر2016، ص19.

ترجمة الإشارة تلعب دورًا حيويًا في تحسين التواصل بين الأشخاص الصم وضعاف السمع والمجتمع، إليك بعض التأثيرات الرئيسية:

تعزيز الفهم تساهم الترجمة الإشارية في توصيل المعلومات بشكل دقيق، مما يسهل فهم المحادثات والنقاشات

تيسير الوصول إلى المعلومات: توفر الترجمة الإشارية فرصة للأشخاص الصم للحصول على المعلومات من مصادر متعددة، مثل التعليم والخدمات الصحية

تقليل الحواجز: تساعد على تقليل الفجوة بين الناطقين بلغة الإشارة والناطقين بالعربية، مما يعزز الشمولية والتفاهم

تعزيز الثقة: تتيح للأشخاص الصم التعبير عن أنفسهم بحرية، مما يعزز ثقتهم في التواصل مع الآخرين

تفاعل اجتماعي أفضل: تسهم في تعزيز التفاعلات الاجتماعية وتكوين العلاقات، مما يساعد على اندماج الأشخاص الصم في المجتمع

وللصم خصوصا حواجز عدة منعتهم من هذا الاندماج في المجتمع ولا سيما من حيث (اللغة)

## المبحث الأول: ماهية الترجمة الإشارية في الإجراءات الجزائية

تُعد لغة الإشارة وسيلة حيوية للتواصل بين الأفراد الصم والمجتمع السمعي. ومع تزايد الوعي بأهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة، تبرز الحاجة إلى فهم الإطار القانوني الذي ينظم عمل مترجمي لغة الإشارة. إذ تُعد الترجمة من لغة الاشارة حقاً قانونياً من حقوق ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم) وتلعب فئة المترجمين القانونيين دوراً محورياً في تسهيل التواصل وتوفير فرص متساوية للأشخاص الصم في التعليم والعمل والخدمات العامة، لذا فإن دراسة الإطار القانوني لمترجمي لغة الإشارة تسهم في تعزيز حقوق الأشخاص الصم وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم

خصوصاً بعدما أصبح مترجم لغة الإشارة من الشخصيات المهمة في كثير من المؤسسات التي تحرص على مد جسور التواصل مع فئات المجتمع كافة. وهذا المترجم أصبح من الوجوه المألوفة في كل الجهات المعنية بالصم بما فيها الجهات القضائية، وفي فعالياتهم المختلفة، وتحرص القنوات على لتحويل الكلام المنطوق إلى إشارات مفهومة لهم

مترجمو لغة الإشارة هم الأفراد الذين يمتلكون المهارات والمعرفة اللازمة لترجمة اللغة المنطوقة إلى لغة الإشارة والعكس، مما يتيح التواصل بين الأفراد الصم أو ضعاف السمع وبين المجتمع السمعي. يعتبر دورهم حيوياً في ضمان حصول الأفراد الصم على حقوقهم في التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات العامة، والمشاركة الكاملة في المجتمع. يتطلب عملهم فهماً عميقاً للثقافات المختلفة والقدرة على نقل المعاني بدقة ووضوح

وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين، نبين في المطلب الأول: تعريف الترجمة الإشارية ونتناول في المطلب الثاني أنواع الترجمة الإشارية.

### المطلب الأول: تعريف الترجمة الإشارية

تعرف اللغة المؤشرة (لغة الإشارة) بأنها اللغة الطبيعية للصم وتعتبر اللغة الأم لهم، تؤدى بكلتا اليدين أو بيد واحدة بمصاحبة التعبير وحركات الجسم لتجسد معان للكلمات والمصطلحات ذات دلالة معينة، وهي وسيلة اتصال وتواصل تحكمها قواعد ومعايير إشارية[1].

ولقد عرفها المختصون في علم التربية بأنها: نظام لغوي يعتمد على استخدام رموز يدوية لإيصال المعلومات للآخرين، وللتعبير عن المفاهيم والأفكار[2].

(1) منال زيد حمزة، القاموس الإشاري، الأردن، 1993، ص12.

(2) نسيم بنت عطا الله الصريصري، الأصول التاريخية للغة الإشارة، المجلة السعودية للتربية الخاصة، جامعة

وجاء أيضا في معجم اللغة العربية المعاصرة أن لغة الاشارة: هي لغة تعتمد على الحركات اليدوية، للوصول للمعنى[1].

وعادة ما يكون المستفيد من الترجمة الإشارية هم مجتمع الصم تلك الفئة من الأشخاص التي تعاني من صمم كامل أو ضعف في السمع وتنقسم مستوياته إلى عجز سمعي بسيط متوسط وشديد.

وقد تصل الحالة إلى مايعرف بالصمم الشديد. أما ضعاف السمع فالقدرة اللغوية عن طريق حاسة السمع وخصوصا السمعية المتبقية لديهم مكنتهم من اكتساب المعلومات اللغوية عن طريق حاسة السمع باستخدام المعينات السمعية، وقد حدثت الإصابة نتيجة لعوامل وراثية ومكتسبة[2].

ويمكن تعريف لغة الإشارة بأنها وسيلة بصرية للتواصل من خلال إشارات اليد والإيماءات وتعبيرات الوجه ولغة الجسد. إنها الشكل الرئيسي للاتصال لمجتمع الصم وضعاف السمع، ولكن لغة الإشارة يمكن أن تكون مفيدة لمجموعات آخرى من الناس أيضاً. الأشخاص ذوو الإعاقة بما في ذلك التوحد، تعذر الأداء النطقي، الشلل الدماغي، ومتلازمة داون قد يجدون لغة الإشارة مفيدة للتواصل. وقد كان لها استخدامات آخرى عبر التاريخ[3].

ولقد عرف المشرع الإماراتي لغة الإشارة بأنها وسيلة تواصل يستخدمها الصم وذوو الإعاقة السمعية والعاجزون عن عملية التواصل الشفهي، تقوم على تحويل الكلمات والعبارات المنطوقة إلى حركات باليدين والجسم[4].

ويطلق مصطلح لغة الإشارة على وسيلة التواصل بطريقة غير صوتية، للتواصل مع بعض فئات ذوو الاحتياجات الخاصة سمعيا (الصم)[5]، وصوتيا( البكم)، واشتهر هذا

---

الملك سعود، العدد (171) الجزء الثالث، 2019، ص235.

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة (2/1246).

(2) صالح الدين حافظ مرسي، الأصم متى يتكلم، الجمعية القطرية لذوي الاحتياجات الخاصة، الدوحة، 1995، ص23.

(3) (6) لغة الإشارة هل هي لغة عالمية؟ تعرف على أنواعها وأساسيتها، لغة الإشارة هل هي لغة عالمية؟ تعرف على أنواعها وأساسيتها - دقائق.نت، آخر دخول 2024-10-30.

(4) المادة رقم 1 من قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2024 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة.

(5) الصم: تلك الفئة من الأشخاص التي تعاني من ضعف في السمع وتنقسم مستوياته إلى عجز سمعي بسيط متوسط وشديد. وهناك فئة متنعهم إصابتهم من اكتساب المعلومات الصمم الشديد. أما ضعاف السمع فالقدرة اللغوية عن طريق حاسة السمع وخصوصا السمعية المتبقية لديهم متكنهم من اكتساب المعلومات اللغوية عن طريق

المصطلح على هذه الوسيلة في التواصل، مع أن هناك بعض الممارسات بالإشارات ليست مقتصرة على أصحاب الهمم، بل قد تقتضيها طبيعة العمل كوسيلة للتواصل مثل إشارات الغواصين، وبعض الإشارات الخاصة لدى الشرطة أو الجيش أو الموانىء أو السفن، أو غيرهم وقد تستخدم في تلك الإشارات تعابير الوجه أو الأقدام أيضا إضافة إلى متابعة حركات الشفاه وهي المرحلة الأكثر تطوراً لقوة الملاحظة، حيث يستطيع الأصم قراءة الكلمات من خلال حركات الشفاه، كما أن هنالك حركات في الجسد كوضع بعض الإشارات إلى جانبي الرأس أو أعلاه أو على الكتف أو الصدر أو البطن كنوعٍ من الإيحاء لإيضاح الرغبات والمعاني، وللتعبير عن الذات، وتختلف تلك اللغة والإشارات من بلدٍ لآخر[1].

ولابد هنا من توضيح أن لغة الإشارة هي اللغة الطبيعية للصم وتعتبر اللغة الأم لهم، تؤدي بكلتا اليدين أو بيد واحدة بمصاحبة التعبير وحركات الجسم لتجسد معان للكلمات والمصطلحات ذات دلالة معينة، وهي وسيلة اتصال وتواصل تحكمها قواعد ومعايير إشارية[2].

ويقصد بالإعاقة السمعية بأنها حالة من القصور أو العجز في القدرة السمعية بسبب خلل في الجهاز السمعي لأنه أساس الفهم والإنتاج للكلام، وتستلزم هذه الحالة مساعدة بواسطة أجهزة أو بواسطة أشخاص آخرين على علم واطلاع بطرق التواصل مع المعاق. وهذا لتذليل العقوبات والحواجز والتعبير ومن ثم تلبية احتياجاته[3].

أما المترجم بشكل عام فيمكننا تعريفه بأنه ناقل لمفاهيم وثقافات من لغة إلى آخرى و ليس ناقلاً لنص من لغة إلى لغة آخرى فقط. فكل طرح يقدم في نص مكتوب أو مسموع بلغة ما يحمل خلفه ثقافة ومفاهيم غريبة على المتلقي ولذلك وجب على المترجم أن يقرب مفهوم وثقافة اللغة المنقول منها إلى القارئ أو المستمع الغريب على هذه اللغة[4].

بينما يعرف المترجم الإشاري بأنه الشخص الذي يقوم بترجمة الرسالة بين الفرد الأصم والسامع وبالعكس، وذلك باستخدام لغة الإشارة لإيصال المعاني والدلالات الكامنة

---

حاسة السمع باستخدام المعينات السمعية، وقد حدثت الإصابة نتيجة لعوامل وراثية ومكتسبة، صالح الدين حافظ مرسي، الأصم متى يتكلم، الجمعية القطرية لذوي الإحتياجات الخاصة، الدوحة 1995، ص45.

(1) غادة الحلايقة، بحث عن لغة الإشارة، بحث عن لغة الإشارة، بحث عن لغة الإشارة - موضوع، اخر دخول 5-7-2024.

(2) منال زيد حمزة، مرجع سابق، ص17.

(3) أحمد سمير صديق، الإعاقة السمعية، كلية التربية، جامعة المنيا، مصر، الإعاقة السمعية، اخر دخول 28/12/2024.

(4) سمير سمرين ومجمد البنعلي، قواعد لغة الإشارة القطرية العربية الموحدة، المجلس الأعلى شؤون الأسرة، قطر، 2009، ص37.

في الآلفاظ المسموعة للأشخاص الصم، وباللغة االمنطوقة لإيصال معاني ودلالات الرموز الإشارية للسامعين

كما تشير الترجمة الإشارية في الإجراءات الجزائية إلى عملية تحويل المعلومات والرسائل من لغة الإشارة إلى اللغة الشفوية (أو المكتوبة) والعكس، بهدف تسهيل التواصل بين الأشخاص الصم أو ضعاف السمع والجهات القانونية مثل المحاكم، والنيابات العامة و الشرطة، والمحامين

ويخلص الباحث من خلال ماسبق من تعاريف الى النقاط الرئيسية التي توضح مفهوم الترجمة الإشارية في الإجراءات الجزائية:

تسهيل التواصل: تساهم الترجمة الإشارية في ضمان أن يكون للأشخاص الصم القدرة على فهم الإجراءات القانونية، مما يضمن حقوقهم في الدفاع عن النفس وتقديم الشهادات

الضمان القانوني: تُعد الترجمة الإشارية ضرورية لحماية حقوق المتهمين والشهود الصم، حيث يجب أن يتمكنوا من التعبير عن أنفسهم وفهم ما يحدث أثناء الإجراءات

دقة المعلومات: تساعد الترجمة الإشارية في تقديم معلومات دقيقة، مما يساهم في تحقيق العدالة. يجب أن تكون الترجمة دقيقة لتفادي أي سوء فهم قد يؤثر على سير القضية[1].

تقديم الدعم النفسي: يمكن أن تكون الإجراءات الجزائية مرهقة للأشخاص الصم، لذا فإن وجود مترجم إشارة يمكن أن يساعد في تقليل التوتر ويعزز من شعور الأمان لديهم

التعاون مع الجهات القانونية: يتطلب العمل في هذا المجال تعاونًا وثيقًا بين المترجمين والممثلين القانونيين لضمان تقديم معلومات صحيحة وشاملة

وعليه يرى الباحث أن الترجمة الإشارية هي وسيلة تواصل تستخدم لإيصال المعاني من خلال الإشارات، وهي ضرورية في الحالات التي يتعذر فيها استخدام اللغة المنطوقة، مثل وجود أشخاص من ذوي الاحتياجات السمعية

## المطلب الثاني: أنواع الترجمة الاشارية

تختلف أنواع الترجمة الإشارية بناءً على السياق الذي يتم فيه استخدامها واحتياجات المستفيدين من هذه الخدمة. في هذا السياق، سنتناول أبرز أنواع الترجمة الإشارية التي

(1) صالح الدين حافظ مرسي، الدوحة 1995، ص57.

تُعد محورية في حياتهم اليومية، بشكل عام هناك ثلاث انواع أو أقسام رئيسية للغة الإشارة وهي:

لغات الإشارة للصم: وهي اللغات التي يُحبَّذ استخدامها في تجمُّعات الصم حول العالم والتي تتضمن لغات الإشارة الريفية، ويشارك الصم هذه اللغة مع مجتمع السمع إضافة إلى لغات إشارة مجتمع الصم. وتعد اللغات المفضلة لدى مجتمعات الصم حول العالم. بما في ذلك لغات الإشارة القروية، والتي يتم مشاركتها مع المجتمع السمعي، ولغات الإشارة الخاصة بمجتمع الصم

**لغة الاشارة المساعدة:**

وهي طائفة من الأنظمة الخاصة بالإشارة والتي تكون مناسبة للاستخدام مع اللغات الشفهية والمنطوقة[1]. ويقصد بها أنظمة الإشعال المستخدمة جنباً إلى جنب مع اللغات المنطوقة والشفهية

وتستخدم أوضاع التوقيع للغات المنطوقة أو اللغات المشفرة يدوياً: ترابط اللغات الموقعة والمنطوقة.

كما نلاحظ أن لغة الإشارة تتنوع حسب الثقافة والبلد، وهناك العديد من الأنواع الرئيسة ومنها:

1. لغة الإشارة الأمريكية (ASL): تُستخدم بشكل رئيسي في الولايات المتحدة وكندا، وهي تُعد لغة قائمة بذاتها ولها قواعدها الخاصة.
2. لغة الإشارة البريطانية (BSL): تُستخدم في المملكة المتحدة، وتختلف تمامًا عن ASL رغم أن كلاهما يتضمن الإشارات.
3. لغة الإشارة الفرنسية (LSF): تُستخدم في فرنسا ولها تأثير كبير على بعض لغات الإشارة الأخرى في العالم.
4. لغة الإشارة العربية: تختلف بين الدول العربية، حيث قد توجد لهجات إشارية مختلفة تعكس الثقافة المحلية.
5. لغة الإشارة الإسبانية (LSE): تُستخدم في إسبانيا، وهي تتنوع بين المناطق المختلفة.

(1) لغة الإشارة، كم عدد لغات الإشارة في العالم؟ وما تاريخ وأنواع لغة الإشارة؟ ، أخر دخول 2024-11-12.

6. لغات الإشارة الإقليمية: مثل لغة الإشارة الكندية (LSQ) ولغة الإشارة الأسترالية (Auslan)، حيث تعكس الثقافات المحلية.

كل نوع من هذه اللغات له قواعده النحوية الخاصة ومفرداته، مما يجعلها فريدة من نوعها. وتختلف بحسب الحروف الهجائية في كل لغة وطريقة التعبير عنها.

لغة الأصابع: ويمكن حل ذلك عن طريق التهجئة بالأصابع التي تُعد من وسائل الاتصال التي تعتمد على الحروف الأبجدية وتمثيلها بطرق مختلفة، من خلال استخدام الأصابع التي تمثل كل حركة منها حرفاً من حروف الأبجدية، وتستخدم لتوضيح الكلمات والمعاني المختلفة والأسماء[1].

تُعد لغة التهجئة بالأصابع إحدى أشهر أنواع لغات الإشارة، وهي مجموعة من الإشارات الحسية والمرئية واليدوية المتفق عليها للتعبير عن الحروف الهجائية، وتتميز بأنه من اليسير تعلُّمها للتعبير عن الأسماء والأفعال التي يَصعُب التعبير عنها باستخدام لغات الإشارة، ويمكن المزج بين لغات الإشارة ولغة الأصابع لتكوين جُمل مفيدة وإبراز المعاني والتعبير بشكلٍ أوضح.

وعند التوسع في هذا الموضوع نجد أن هنالك أساسيات للحروف الهجائية وهجاء الأصابع، إذ يبدأ معظم الناس رحلة لغة الإشارة من خلال تعلم حرف الألف إلى الياء أو ما يعادله من الأبجدية في شكل إشارة.

حيث يُطلق اسم "هجاء الأصابع". على استخدام اليدين لتمثيل الأحرف الفردية من الأبجدية المكتوبة، وهي أداة مهمة تساعد الموقعين على كتابة أسماء الأشخاص والأماكن والأشياء التي ليس لها علامة ثابتة يدوياً

على سبيل المثال، تحتوي معظم لغات الإشارة على علامة محددة لكلمة شجرة، ولكن قد لا تحتوي على علامة محددة لذلك يتم التهجئة بالأصابع للتعبير عن هذا المعنى المحدد

وحيث إنه بطبيعة الحال لا تستخدم كل لغة الأبجدية اللاتينية مثل الإنجليزية، لذلك تختلف أبجدية لغة الإشارة أيضاً. بعض الحروف الهجائية اليدوية تستخدم بيد واحدة، كما هو الحال في ASL ولغة الإشارة الفرنسية، والبعض الآخر يستخدم اليدين، مثل BSL أو Auslan. على الرغم من وجود أوجه تشابه بين بعض الأبجديات اليدوية المختلفة، إلا أن كل لغة إشارة لها أسلوبها وتعديلاتها الخاصة، وتظل فريدة من نوعها[2].

(1) دليل الصحة السمعية https://www.audition.guide/ar/hearing-health/learn-sign-language/، آخر دخول 10/11/2024.

(2) دليل الصحة السمعية، لغة الإشارة هل هي لغة عالمية؟ تعرف على أنواعها وأساسيتها - دقائق.نت، أخر دخول 12-11-2024.

## المبحث الثاني: حالات اللجوء للترجمة الاشارية في الإجراءات الجزائية

إذا كانت هناك في الترجمة العادية سواء كانت مكتوبة أو شفهية متطلبات لابد للمترجم من الحصول عليها لكي يصل إلى نتيجة جيدة في الترجمة، مثل إتقان اللغتين وامتلاك حصيلة من المفردات، ومعرفة الإختلافات الثقافية للغتين بالإضافة إلى التحلي بالصبر والأمانة العلمية، فإن الأمر بالنسبة للترجمة من خلال لغة الإشارة لا يختلف، بل يضاف إلى هذه الصفات صفات أُخرى أهمها: القدرة على التواصل البصري، والقدرة على أداء المهارت الحركية والأدائية التي يحتاجها للتعبير عن الترجمة، كما يتطلب الأمر وضوح تعبير الوجه وإيماءات الجسم

وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين أولهما سيكون لحالات الترجمة الإشارية في التشريعات الجزائية المقارنة أما ثانيهما فسوف نبين فيه تلك الحالات في التشريع الإماراتي

### المطلب الأول: موقف التشريعات المقارنة

تعد الترجمة الإشارية في الإجراءات الجزائية أداة حيوية لضمان تحقيق العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية. في ظل الالتزامات الدولية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقهم في محاكمة عادلة، أصبح توفير الترجمة الإشارية جزءًا أساسياً من ضمان هذه الحقوق

إذ تتمتع الدول الغربية بإطار قانوني أكثر تطوراً وشمولية فيما يتعلق بمترجمي لغة الإشارة. في العديد من هذه الدول، يتمتع مترجمو لغة الإشارة بوضع قانوني معترف به، حيث توجد قوانين ولوائح تحدد معايير التدريب والاعتماد، بالإضافة إلى حقوق وواجبات المترجمين. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يتم تنظيم مهنة مترجمي لغة الإشارة من خلال قوانين مثل قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة (ADA)، الذي يضمن حق الأفراد الصم في الحصول على خدمات الترجمة في مختلف المجالات. كما أن هناك جمعيات مهنية تعمل على تعزيز معايير المهنة وتوفير التدريب المستمر للمترجمين. هذه الأطر القانونية المتقدمة تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وتضمن حقوقهم في التواصل الفعال

وفقاً للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يجب أن تكون نُقطة البداية هي أن المدعى عليه الذي لا يُتقن اللغة المُستخدمة في المحكمة لديه الحق ذاته في الحصول على المعلومات والاستماع إلى الطرفين فالقضية وحق الحصول على مُحاكمة عادلة كالشخص الذي

يُتقن اللغة المُستخدمة في المحكمة، لا تُوجد هناك مُحاكمة عادلة من دون تقديم مُساعدة من مترجم شفوي حيث يحق للمدعى عليه المشاركة الكاملة في المحاكمة، وهذا الحق لا يَقتصر على الحالات التي لا يتحدث فيها المُدعى عليه اللغة المُستخدمة في المحكمة، بل أيضاً المدعى عليهم الذي يُعانون من ضعف في السمع وصعوبة في الكلام وبالتالي عند الضرورة، فإن الحق فالحصول على مترجم يشمل مُترجم لغة الإشارة[1].

كذلك في أوروبا وعلى سبيل المثال أنه بموجب قانون المساواة البريطاني لعام 2010، ينبغي تزويد الصم بمترجمين للغة الإشارة في المستشفيات، لكن وجودهم نادر على أرض الواقع. فأفراد الأطقم الطبية بالمستشفيات يتعرضون لضغوط كبيرة، ولا يدركون دائما أن هناك مشكلة في الاستعانة بالأقارب[2].

كما اعتمدت الأمم المتحدة بتاريخ 14 تموز/يوليو 2021 اتفاقية " حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"

التي جاء في المادة الخامسة منها تحت عنوان (المساواة وعدم التمييز) مايلي:

تقر الدول الأطراف بأن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وبمقتضاه ولهم الحق دون أي تمييز وعلى قدم المساواة في الحماية والفائدة اللتين يوفرهما القانون

تحظر الدول الأطراف أي تمييز على أساس الإعاقة وتكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية المتساوية والفعالة من التمييز على أي أساس

تتخذ الدول الأطراف، سعياً لتعزيز المساواة والقضاء على التمييز، جميع الخطوات المناسبة لكفالة توافر الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة

لا تعتبر التدابير المحددة الضرورية للتعجيل بالمساواة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة أو تحقيقها تمييزاً بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية[3].

---

(1) The Journal of Specialised Translation KIssue 14 – July 2010 وThe right to interpretation and translation in criminal proceedings KEvert-Jan van der Vlis, Ministry of Justice, The Hague

مَجلة الترجمة المُتخصصة، العدد رقم26 14-يوليو 2010

الحق في الترجمة التحريرية والشفوية في الإجراءات الجنائية. لإفيرت جان ديرفليس، وزارة العدل، لاهاي.

(2) موقع بي بي سي العربي لغة الإشارة: هل ينبغي أن يترجم الأشخاص لأقاربهم الصم في كل المواقف؟ - BBC News عربي، آخر دخول 2024-10-27.

(3) (19) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة في -14 يوليو 2021، الموقع الرسمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تاريخ الدخول 2024-9-1، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة | OHCHR، آخر دخول

كما أنه قد تم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في النرويج في يونيو 2013. إذ ترتبط الدول الإسكندنافية عموماً بتعزيز حقوق الإنسان وكذلك حقوق الإعاقة. يصنف مؤشر سيادة القانون من مشروع العدالة العالمية الدول الإسكندنافية بين الدول الأولى عندما يتعلق الأمر بالمعايير العالية للعدالة (العدالة المدنية والجنائية) وسيادة القانون[1].

أيضا أصدر البرلمان الأوروبي التوجيه رقم EU/2010/64 بتاريخ 20 أكتوبر 2010 يضع قواعد دنيا مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي بشأن الحق في الترجمة والتفسير في الإجراءات الجنائية وكذلك في إجراءات تنفيذ مذكرة التوقيف الأوروبية. ويضمن هذا الحكم بالإضافة إلى الحق في لغة الإشارة كحق من حقوق الإنسان والذي أكده الاتحاد الأوروبي في إعلان بروكسل أن مستخدمي لغة الإشارة الصم يمكنهم الوصول إلى نظام العدالة، عادةً من خلال مترجمي لغة الإشارة. وهناك مجموعة متنامية من الأدبيات التي تبحث في توفير وممارسات ترجمة لغة الإشارة في السياقات القانونية في بلدان مختلفة[2].

---

.11-10-2024

(1) The UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities was ratified in Norway, June 2013. Nordic countries are generally associated with the promotion of human rights as well as disability rights. The Rule of Law Index from the World Justice Project ranks the Nordic countries among the top nations when it comes to high standards of justice (both civil and criminal justice) and rule of la, Scandinavian Journal of Disability Research 28-12-2024آخر دخول.

(2) The Directive 2010/64/EU of the European Parliament and of the Council of 20 October 2010, establishes common minimum rules for European Union (EU) countries on the right to
interpretation and translation in criminal proceedings as well as in proceedings for the execution of
the European arrest warrant .This provision as well as the right to sign language as a human right
reiterated by the EUD in the Brussels Declaration ensure that deaf sign language users can access
the justice system ,typically through sign language interpreters .There is a growing body of
literature that examines sign language interpreting provision and practices in legal contexts in
various countries .Justisigns :A European overview of sign language interpreting provision in legal settings Jemina Napier and Tobias Haug published on 16 :Jan, .2017page no(1)

## المطلب الثاني: موقف التشريع الاماراتي

يهدف المشرع الإماراتي إلى ضمان حقوق المتهمين والضحايا بشكل يمكنهم من فهم الإجراءات والتعبير عن أنفسهم بشكل صحيح. كذلك وبهدف تحقيق العدالة من خلال تعزيز شفافية العملية القضائية وضمان عدم حدوث أي ظلم نتيجة عدم القدرة على التواصل

ونجد في التشريعات الإماراتية بعض الحالات التي تستدعي اللجوء للترجمة الإشارية ومنها:

1. استجواب المتهمين أو الشهود من ذوي الإعاقة السمعية: عند استجواب الشهود الصم أو الذين يستخدمون لغة الإشارة، يتطلب الأمر مترجمًا لتسهيل التواصل وضمان فهم الشهادة بشكل صحيح عندما يكون أحد الأطراف غير قادر على التواصل شفوياً بسبب فقدان السمع. وبالتالي فأنه في حال كان المتهم أصما أو أبكما، فأنه يجب توفير ترجمة إشارية لتسجيل أقواله وإيضاح حقوقه القانونية بموجب المادة (8/3) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية والتي نصت على أنه في حال كان المتهم أو الشاهد أو غيرهما أبكماً أو أصماً أو غير قادر على الكلام فيجري تدوين الأسئلة له خطياً وتدون إجابته عليها في مستند يرفق بملف الدعوى، فإن تعذرت الكتابة يجب الإستعانة بمترجم للغة الإشارة.

2. المرافعات القانونية: أثناء المرافعات أو الجلسات، قد يحتاج المحامون والممثلون القانونيون إلى مترجم للإشارة لضمان توصيل الأفكار والمعلومات بشكل دقيق. فخلال المحاكمات، من الضروري أن يكون هناك مترجم إشارة حاضر لضمان توصيل المعلومات بوضوح لكل الأطراف المعنية.

3. حيث نصت المادة 414 من قانون الاجراءات الجزائية الاتحادي رقم (38) عام 2022 على أنه للجهات المكلفة بالضبط القضائي واستقصاء الجرائم وجمع الأدلة والنيابات العامة والمحاكم، استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية مع المتهم أو المجني عليه أو الشاهد أو المحامي أو الخبير أو المترجم أو المدعي بالحق المدني أو المسؤول عن الحق المدني.

4. التقارير الطبية والنفسية: عند إجراء تقييمات طبية أو نفسية للأشخاص الصم، قد يتطلب الأمر استخدام المترجم لضمان فهمهم للنتائج وتقديم المعلومات اللازمة.

إجراءات القبض: يجب توفير مترجم عند اعتقال شخص أصم أو أبكم لضمان فهمه لحقوقه وإجراءات القبض. حيث نصت المادة 8/4 من قانون الإجراءات الجزائية الإتحادي

علـى أنـه فـي جميـع الأحـوال يجـوز لمأمـوري الضبـط القضائـي والنيابـة العامـة والمحكمـة الاسـتعانة بمترجـم مـن أي جهـة آخـرى بعـد تحليفـه يمينـاً أن يـؤدي مهمتـه بالأمانـة والصـدق

الضحايـا الذيـن يتحدثـون بلغـة غيـر مألوفـة: فـي بعـض الحـالات، قـد يكـون الضحيـة غيـر متمكـن مـن اللغـة المسـتخدمة فـي المحكمـة، ممـا يسـتدعي وجـود مترجـم إشـاري، وهـذا مايفهـم أيضـا مـن نـص المـادة(8/3) مـن قانـون الإجـراءات الجزائيـة الاتحـادي

التواصـل مـع الأطفـال: فـي بعـض الأحيـان، قـد يكـون مـن الضـروري اسـتخدام الترجمـة الإشـارية مـع الأطفـال الذيـن يعانـون مـن صعوبـات فـي السـمع لفهـم الإجـراءات القانونيـة

تُعـد الحـالات المذكـورة أنفـاً ضروريـة لضمـان العدالـة والحقـوق القانونيـة للأشـخاص الذيـن يسـتخدمون لغـة الإشـارة. وبـكل الأحـوال يجـب أن تتماشـى إجـراءات اسـتخدام الترجمـة الإشـارية مـع القوانيـن المحليـة والدوليـة التـي تحمـي حقـوق ذوي الإعاقـة

## المبحث الثالث: تحديات وآثار الترجمة الاشارية وحجيتها القانونية

يواجـه مترجمـو لغـة الإشـارة العديـد مـن التحديـات القانونيـة التـي تؤثـر علـى قدرتهـم علـى أداء مهامهـم بفعاليـة. مـن بيـن هـذه التحديـات نقـص التشـريعات الواضحـة التـي تحمـي حقوقهـم وتضمـن لهـم بيئـة عمـل آمنـة ومسـتقرة. كمـا يواجهـون تحديـات تتعلـق بالاعتـراف المهنـي، حيـث قـد لا يتـم الاعتـراف بمؤهلاتهـم أو خبراتهـم فـي بعـض الـدول، ممـا يحـد مـن فرصهـم فـي العمـل. بالإضافـة إلـى ذلـك، قـد يواجهـون قضايـا تتعلـق بحقـوق الملكيـة الفكريـة، خاصـة عنـد ترجمـة مـواد محميـة بحقـوق الطبـع والنشـر

وعليـه سـوف نقسـم هـذا المبحـث إلـى مطلبيـن أولهمـا التحديـات الفرديـة لمترجمـي لغـة الإشـارة فـي بيئـة العمـل والثانـي نبحـث فيـه آثـار الترجمـة الاشـارية وحجيتهـا القانونيـة فـي التشـريع الإماراتـي

### المطلب الأول: التحديات الفردية لمترجمي لغة الإشارة في بيئة العمل

تتـرواح التحديـات التـي تقـف فـي وجـه مترجمـي الإشـارة بيـن تحديـات فنيـة، قانونيـة، واجتماعيـة، ممـا يؤثـر علـى قدرتهـم فـي أداء دورهـم الحيـوي فـي تسـهيل التواصـل بيـن الأشـخاص ذوي الإعاقـة السـمعية والمجتمـع. وفيمـا يلـي أهـم الصعوبـات التـي يواجههـا مترجمـو الإشـارة بشـكل عـام

**الفرع الاول: الاختلافات الاجتماعية والثقافية:**

تختلف التشريعات القانونية المتعلقة بمترجمي لغة الإشارة من دولة إلى أخرى، حيث تسعى بعض الدول إلى وضع أطر قانونية واضحة لضمان حقوق المترجمين وحمايتهم. تشمل هذه التشريعات قوانين تتعلق بالاعتماد المهني، وشروط العمل، والأجور، وحقوق الملكية الفكرية. في بعض الدول، يتم تنظيم مهنة الترجمة بلغة الإشارة من خلال هيئات مهنية تضع معايير واضحة للتدريب والاعتماد، مما يضمن جودة الخدمات المقدمة للأفراد الصم[1].

تنوع لغات الإشارة: تختلف لغات الإشارة من بلد لآخر، مما قد يسبب صعوبة في التفاهم بين مستخدمي لغات إشارة مختلفة

فهم اللهجات المتنوعة: تختلف لغات الإشارة بين الدول وحتى بين المناطق، مما قد يجعل من الصعب على المترجمين التواصل مع مستخدمي لغات إشارة مختلفة

نقص المترجمين المؤهلين، رغم الطلب المتزايد عليهم: قد يكون هناك نقص في المترجمين المدربين بشكل كافٍ، مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة وعلى سبيل المثال في المملكة العربية السعودية. وجدوا طلبا متزايداً على مترجمي لغة الإشارة للصم من قبل العديد من الوزارات كالثقافة والإعلام والداخلية، الصحة، وزارة الإتصالات وتقنية المعلومات بالإضافة إلى وزارات العدل والاوقاف وغيرها، بهدف تهيئة المساعدة للصم بحيث ادت بأنه صدرت في عام 1428 هـ، موافقة وزارة الخدمة المدنية على إيجاد سلسلة فئات وظائف مترجمين الإشارة للصم. وذلك بعد اعتمادها من وزير الخدمة المدنية[2]. وبذلك يكون القرار الحكومي السعودي قد أوجد حلا للتوسع واستيعاب تلك الزيادة المضطردة في الطلب على مترجمين الإشارة

اختلاف المصطلحات: تبرز أيضا هذه الصعوبة في مهنة الترجمة ومن أهمها اختلاف مصطلحاتها من دولة إلى آخرى ودور المترجم هنا صعب في توصيل الترجمة بشكل صحيح[3].

تعقيد المصطلحات: بعض المصطلحات القانونية أو الطبية قد لا يكون لها مقابل مباشر في لغة الإشارة، مما يتطلب ابتكار طرق جديدة للتعبير عنها

(1) محمد أبو شعيرة، مرجع سابق، ص230.

(2) يوسف ين سلطان التركي، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، العدد (172 الجزء الأول)، يناير لسنة 2017م، ص234.

(3) مها عادل، الإشارة كلام الصم الصامت, جريدة الخليج ، الشارقة، عدد 9 فبراير 2018، "الإشارة".. كلام الصم الصامت | صحيفة الخليج، "الإشارة".. كلام الصم الصامت | صحيفة الخليج، آخر دخول 2024-11-26.

الضغط الزمني: في بعض المواقف، مثل المحاكمات أو الأحداث الطارئة، يحتاج المترجمون إلى العمل بسرعة، مما قد يؤثر على دقة الترجمة

التفاعل العاطفي: في بعض الحالات، مثل الأحداث المؤلمة، قد يكون من الصعب على المترجمين الحفاظ على الموضوعية والتركيز

فهم السياق: يتطلب العمل في مجالات معينة معرفة عميقة بالسياق الثقافي والإجتماعي لضمان ترجمة دقيقة

النقص في التدريب: قلة برامج التدريب المعتمدة قد تؤدي إلى عدم توافر مترجمين مؤهلين بشكل كافٍ.

**الفرع الثاني: التحديات التشريعية والمهنية في أداء مترجمي الإشارة**

الترجمة باستخدام لغة الإشارة لها طبيعة خاصة، ولذلك ما زالت هناك بعض التحديات تقف عقبة في طريق نهوض المترجمين بلغة الإشارة، ومن هذه التحديات[1]:

صعوبة الترجمة للأمور الغيبية والتي ليس لها واقع ملموس أو إشارات متفق عليها.

فيما يتعلق بالأمور الدينية مازالت هناك صعوبة ترجمة بعض المعاني أو الألفاظ التي تحمل صفة القدسية، كتلك الأسماء المرتبطة بأسماء الله الحسنى وصفاته، وخاصة إذا علمنا أن وجه نظر الفقهاء الشرعيين مازالت كلمتهم في هذا الأمر غير محددة من الناحية الشرعية

الضغط النفسي: يعمل المترجمون تحت ضغط كبير في بعض الحالات، مثل المحاكمات أو الأحداث الطبية؛ إذ يجب عليهم تقديم ترجمة دقيقة وفي الوقت المناسب

فهم السياق: يحتاج المترجمون إلى فهم الثقافة والسياق الاجتماعي للرسالة لضمان دقة الترجمة، مما يتطلب معرفة عميقة بالمواضيع

التقنيات الحديثة: مثل التكيف مع استخدام التقنيات الحديثة، مثل الترجمة عن بُعد، قد يكون تحدياً لبعض المترجمين. كذلك يعد التكيف مع التقنيات الجديدة مثل الفيديو والترجمة عن بُعد قد يكون تحدياً، خصوصاً في الظروف غير المثالية

التفاعل العاطفي: في بعض الحالات، مثل الدعم النفسي أو الأحداث المؤلمة، قد يكون من الصعب على المترجمين البقاء موضوعيين

(1) محمد أبو شعيرة، مرجع سابق، ص233.

ويمكن تقسيم الصفات التي لا بد أن يتمتع بها المترجم، وتكون متوفرة فيه للوصول إلى حد الكفاءة إلى ثلاثة أنواع:

الصفات الشخصية: وأهمها الثقة بالنفس وتقبل النقد وقدرته على إدارة الوقت والنزاهة التي تعني سلامة التفسير من أي أهواء شخصية، وكذلك الدقة التي تعني تفسير المعاني بالطريقة التي كامن تهدف إليها دون إضافة إو حذف شيء أو تجميل[1].

الصفات المهنية: وهي القدرة على التطور، الالتزام بالأخلاقيات المهنية مثل الأمانة و السرية حيث يجب الحفاظ على سرية معلومات الشخص الأصم وضعيف السمع و الأصم الكفيف الخاصة، وما يسمعه المترجم في عملية الترجمة من وإلى أي منهم، سواء كانت المعلومات ورقية أو مرئية أو إلكترونية أو مصاغة بأي شكل من أشكال المعلومات[2]، والحياد وهذه الأخيرة تمنع المترجمين من اسداء الرأي أو المشورة أو النصح او التدخل في الأراء الشخصية أثناء مهمة الترجمة الشفهية [3].

الصفات المعرفية: وأهمها معرفة قواعد الترجمة، معرفة خصائص الأفراد الصم وثقافتهم، الإلمام بلغة الإشارة[4].

وهكذا قمنا بالإضاءة على ما تتطلبه مهنة الترجمة الإشارية من مهارات متعددة وقدرة على التعامل مع تحديات متنوعة. حيث تتطلب هذه التحديات مهارات متعددة وتدريباً مناسباً من قبل المترجم لضمان فعالية الترجمة الإشارية. كما تتطلب معالجة هذه التحديات تعاوناً بين الحكومات والهيئات المهنية والمجتمع المدني لضمان وضع أطر قانونية شاملة تحمي حقوق مترجمي لغة الإشارة وتعزز من قدرتهم على تقديم خدماتهم بفعالية

## المطلب الثاني: آثار الترجمة الاشارية وحجيتها القانونية في التشريع الاماراتي

تبرز أهمية الترجمة الإشارية وآثارها القانونية في التشريع الإماراتي من خلال حزمة التشريعات التي أصدرتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تنظم هذه المهنة وتحدد

(1) سماح صالح محمود محمد، جودة أداء مترجم لغة الإشارة من منظور طلاب الجامعة الصم وضعاف السمع وعلاقتها بالأداء الأكاديمي لديهم، كلية التربية، جامعة سوهاج، مصر، أكتوبر 2020، ج78، ص1960.

(2) مدونة قواعد سلوك تنظيم وأخلاقيات ممارسة مهنة مترجم لغة الإشارة في الوطن العربي، المنظمة العربية لمترجمي لغة الإشارة، يونيو 2020م، مدونة السلوك المهني لمترجمي لغة الإشارة - اعداد "صلة" | المنظمة العربية لمترجمي لغة الإشارة.

(3) سماح صالح محمود محمد، مرجع سابق ص 1960.

(4) محمد أبو شعيرة، مرجع سابق، ص233-232.

حجيتها القانونية. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في المرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية

**الفرع الأول: الإطار القانوني للترجمة الإشارية في الإمارات**

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الأخير تطورات تشريعية جذرية تهدف إلى تعزيز حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديداً الأشخاص الصم، إذ أصبحت الترجمة الإشارية من الأدوات الأساسية التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان وصول الصم إلى الخدمات القانونية والتعليمية والصحية على قدم المساواة مع باقي فئات المجتمع. وقد جاء ذلك في إطار سلسلة من التشريعات والمرسومات الاتحادية التي حرص المشرع من خلالها على تحديث الأنظمة القديمة وإدراج مواد جديدة تتعلق بتنظيم مهنة الترجمة بما في ذلك الترجمة الإشارية. فقد ألغى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1981 واستبدله بالقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2012 بتاريخ 10-10 من نفس العام، والذي جاء ليضع معايير واضحة في هذا المجال، بحيث يضمن تسجيل المترجمين وإلزامهم بأداء اليمين القانونية والتقيد بالمعايير المهنية في كافة مراحل الترجمة سواء كانت في المحاكم أو الجهات الحكومية المختلفة.[1]

فمن الناحية القانونية، تعتمد التشريعات الإماراتية في تنظيم الترجمة الإشارية على مبدأ المساواة في الحصول على العدالة والحقوق الأساسية، إذ نصت النصوص القانونية مثل قانون اتحادي 29 لسنة 2006 بشأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة على ضرورة توفير المساعدة القانونية للمعاقين وضمان معاملتهم بطريقة إنسانية تُراعى فيها احتياجاتهم الخاصة، وهو ما يشمل توفير خدمات الترجمة الإشارية كأداة أساسية للتواصل الفعّال مع الجهات الرسمية.[2] كما أُدرجت الترجمة الإشارية ضمن الإجراءات القضائية بموجب المادة (8) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم (38) لسنة 2022، التي تقضي باستخدام مترجم لغة الإشارة في الحالات التي يكون فيها المتهم أو الشاهد أو غيرهما غير قادر على التواصل شفهياً بسبب الإعاقة السمعية أو عدم إتقان اللغة العربية، مما يضمن عدم الإخلال بحقوق الدفاع وتوفير كافة الضمانات القانونية أثناء سير التحقيقات والإجراءات القضائية.[3]

---

(1) حسام الدين عبدالرحمن الأحمد، حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنظمة والتشريعات الخليجية (ط2). مكتبة القانون والاقتصاد، 2018.

(2) كرم ا. و منجد م. "أثر الإعاقة العقلية على المسؤولية الجنائية في التشريع الإماراتي والشريعة الإسلامية", JLS, م 21, عدد 2, 2024, doi: 10.36394/jls.v21.i2.11.

(3) عبدالإله محمد النوايسة ومحمد شلال العاني، شرح قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي في ضوء المرسوم

وتُعزز هذه النصوص من التزام الدولة بتوفير خدمات ترجمة إشارية عالية الجودة عبر عدة محاور، منها التشريعات المحلية التي تختلف من إمارة لأخرى لتتناسب مع الاحتياجات الخاصة في كل منطقة، والتوجهات الإستراتيجية التي تركز على تعزيز الشمولية والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى التعاون الوثيق بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ساهم هذا التعاون في وضع برامج تدريبية وتأهيلية لمترجمي لغة الإشارة، حيث يشترط على المترجمين الحصول على كفاءة عالية في كلا من لغة الإشارة واللغة المنطوقة، فضلاً عن فهم عميق للثقافة والخصوصيات الاجتماعية للمجتمع الصم، وهو ما يتحقق من خلال المخالطة اليومية والمشاركة في الفعاليات الاجتماعية المتخصصة.

ومن الناحية التنظيمية، فقد حددت المرسومات التنفيذية مثل مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 معايير دقيقة لترخيص المترجمين وإدراجهم في الجداول الرسمية، مع الالتزام بأداء اليمين القانونية أمام الجهات القضائية المختصة والتي تُعد خطوة حاسمة في ضمان مصداقية الترجمة ودقتها في نقل المعاني القانونية الحساسة، وهذا الإجراء لم يكن إلا تجسيداً لرؤية استراتيجية تهدف إلى حماية الحقوق وتقديم خدمات ترجمة مهنية وموثوقة تضمن العدالة، مع اتخاذ آليات رقابية وتقييم دوري لأداء المترجمين لضمان استمرار التزامهم بالمعايير المهنية المطلوبة، مما يساهم في رفع مستوى الثقة في النظام القضائي والإداري.[1]

وفي هذا السياق، فإن الإطار القانوني للترجمة الإشارية في الإمارات ليس مجرد مجموعة من النصوص التشريعية، بل هو منظومة متكاملة تشمل الجوانب القانونية والتنظيمية والتدريبية والتكنولوجية، والتي تسعى جميعها إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين؛ إذ يعد تطوير مهنة الترجمة الإشارية جزءاً أساسياً من رؤية الدولة في بناء مجتمع متقدم وشامل، يستوعب كافة فئاته دون تمييز، ويسعى إلى إزالة الحواجز اللغوية والثقافية التي تحول دون ممارسة الحقوق الأساسية في ظل النظام القانوني الحديث.

وأخيراً، يتضح من خلال هذه النصوص القانونية والإجرائية أن المشرع الإماراتي قد وضع حجر الأساس لنظام ترجمة إشارية متكامل يخدم احتياجات الفئات الخاصة ويساهم في تحسين جودة الخدمات القانونية والإدارية المقدمة لهم، مع ضمان حقوق الدفاع والعدالة في كل الإجراءات القانونية.

**الفرع الثاني: القيمة القانونية للشهادة أو الإفادة القائمة على أساس لغة الإشارة والاعتراض على دقتها**

---

بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2022، دار الآفاق العلمية للنشر والتوزيع، 2024، ص 39.

(1) انظر مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة.

في ظل انتشار الترجمة الإشارية واعتمادها كوسيلة رئيسية في نقل الشهادات والإفادات خلال الإجراءات القضائية والإدارية، ظهرت تساؤلات تتعلق بقيمتها القانونية خاصةً في حالات الاعتراض على مدى دقتها وأمانتها في نقل الرسالة الأصلية؛ إذ إن الترجمة القانونية لا تقتصر على نقل الكلمات فقط، بل يجب أن تنقل المعنى والسياق الكامل للمحادثة، وهو ما يُعد أمراً حيوياً في سياق الإجراءات القضائية حيث قد تتعرض مصداقية الشهادة للخطر إذا اعتُبر أن الترجمة لم تعكس الحقيقة بأمانة. تُستند هذه التساؤلات إلى عدة اعتبارات قانونية وإجرائية تبرز أهمية وجود مترجم قانوني معتمد يقوم بعملية الترجمة وفقاً لمعايير احترافية صارمة تضمن حيادية الترجمة وشفافيتها.[1]

من الناحية القانونية، فإن المادة (70) من قانون الإجراءات الجزائية تفرض على الجهات القضائية اتخاذ إجراءات محددة لضمان أن يتم التحقيق والتسجيل باللغة العربية، وفي حال عدم إتقان المتهم أو الشاهد للغة، يصبح اللجوء إلى مترجم قانوني ضرورة ملحة. وفي هذا السياق، تم إثبات أن عدم الالتزام باستخدام مترجم محلف أو معتمد قد يؤدي إلى بطلان الإجراءات، إذ يُعد ذلك إخلالاً بحق الدفاع وفرض عبء غير عادل على المتهم أو الشاهد الذي قد يُفهم بشكل خاطئ بسبب ضعف دقة الترجمة.[2] وقد أصدرت عدة محاكم اتحادية ومحاكم تمييز عدة أحكام قضائية تؤكد على ضرورة دقة الترجمة، وتبرز أن الاعتراض على الترجمة يجب أن يتم النظر فيه بشكل دقيق يضمن حقوق الدفاع والمساواة أمام القانون، خاصةً إذا أثبت الطرف المعترض أن الترجمة لم تنقل المعاني الأصلية بالشكل الصحيح أو أن المترجم كان متحيزاً أو غير متمرس بما يكفي.

ومن الأمثلة العملية على ذلك، نجد أحكام المحكمة الاتحادية العليا التي تناولت قضايا الطعن في الأحكام الجنائية حيث اعترض المتهمون على شهاداتهم التي تم جمعها باستخدام ترجمة إشارية دون الالتزام بإجراءات الترجمة القانونية الصحيحة، مما أدى إلى نقض تلك الأحكام على أساس مخالفة الإجراءات والانتقاص من حقوق الدفاع. ففي إحدى القضايا، تم التأكيد على أن استعمال مترجم غير محلف أو اعتماد أشخاص من جهة تنفيذية دون تحليفهم يعد إخلالاً صارخاً بحقوق المتهم، مما يستدعي نقض الحكم وإعادة النظر في الأدلة المقدمة.[3] كما أن محكمة تمييز رأس الخيمة أبدت رأيها في موقف مشابه حيث اعتبرت أن عدم توافر ترجمة إشارية دقيقة ومحايدة يؤدي إلى تقديم شهادة لا تحظى بالمصداقية القانونية الكافية، وهو ما يستوجب إعادة تقييم الشهادة أو حتى

(1) كارم، محمود محمد أحمد، الحماية الجنائية لذوي الاحتياجات الخاصة- دراسة مقارنة [رسالة دكتوراه، كلية الحقوق بجامعة حوان]. 2012، ص 21-20.

(2) وسيم حسام الدين الأحمد، شرح قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي مدعماً بأحكام المحكمة الاتحادية العليا ومحكمة تمييز دبي، دار الافاق العلمية، 2023، ص 156.

(3) أحكام المحكمة الاتحادية العليا، الاتحادية العليا نقض جزائي: الطعنان 548 و621 لسنة 26 شرعي جزائي.

بطلانها إذا ثبتت أخطاء كبيرة في عملية الترجمة.[1]

ولضمان سلامة الإجراءات القضائية، يجب أن يكون المترجم الذي يقوم بعملية الترجمة الإشارية معتمداً رسمياً وذو خبرة واسعة في التعامل مع الحالات القانونية الحساسة، وأن يكون قد أدّى اليمين القانونية اللازمة أمام الجهات المختصة. إن وجود مثل هذا المترجم يعزز من مصداقية الشهادة والإفادة، كما يساهم في تقليل احتمالات الاعتراض المستقبلي على نتائج الترجمة، وذلك لأنه يكون ملزماً بأداء مهمته بأمانة وحيادية تامة. ومن الجدير بالذكر أن هذا الشرط القانوني لا يقتصر على إجراءات التحقيق فقط، بل يمتد إلى كافة مراحل المحاكمة والإجراءات القانونية، مما يضمن أن تكون كافة الشهادات والإفادات التي يتم تقديمها قائمة على ترجمة دقيقة تعكس الواقع بصورة موضوعية وشفافة.[2]

وعلى صعيد آخر، تُبرز الدراسات والأبحاث العلمية الصادرة عن مجلات قانونية وأكاديمية أهمية وجود منهجيات تقييمية دقيقة لتحديد جودة الترجمة الإشارية، بحيث يتم اعتماد معايير موضوعية تضمن دقة الترجمة واستقلاليتها. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن اختلاف التفسيرات والتأويلات بين المترجمين قد يؤدي إلى خلق فجوات في نقل المعلومات القانونية الحساسة، مما يؤثر سلباً على مسار العدالة. لهذا السبب، أوصت تلك الدراسات بضرورة إنشاء لجان تقييم مستقلة تراجع جودة خدمات الترجمة الإشارية بشكل دوري، وتحديداً في حالات الشهادات والإفادات القضائية، بحيث يتم تقديم تقارير دورية تُساهم في تحسين الأداء وتلافي الأخطاء المحتملة التي قد تستدعي إعادة النظر في الأحكام الصادرة.[3]

من جهة أخرى، فإن الاعتراض على ترجمة إشارية معينة يجب أن يستند إلى أدلة ملموسة تبين وقوع أخطاء في نقل المعاني أو تحيز المترجم، وذلك لضمان عدم استغلال هذا الاعتراض كوسيلة للتأخير أو الإخلال بسير العدالة. وفي هذا الصدد، يؤدي دور الخبراء اللغويين والقانونيين دوراً مهماً في تقييم جودة الترجمة الإشارية، حيث يقوم هؤلاء الخبراء بفحص محاضر الشهادات والإفادات ومقارنتها مع النصوص الأصلية للتأكد من دقة النقل، مما يوفر أساساً علمياً وموضوعياً للتعامل مع الاعتراضات وإصدار القرارات القضائية المناسبة.

ويرى الباحث أن القيمة القانونية للشهادة أو الإفادة القائمة على أساس لغة الإشارة مسألة حيوية تتطلب اهتماماً كبيراً من الجهات القضائية والتنظيمية في دولة الإمارات، لضمان أن تكون كافة

(1) أحكام محكمة تمييز رأس الخيمة، جزائي، الطعن 8 لسنة 2 ق جزائي جلسة 6/6/2007.

(2) حمداني يمينة، الترجمة والأخلاقيات: الواقع المهني، التحديات وآفاق المستقبل، مجلة ألترالانج، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، الجزائر، 3 (1)، 2021، ص 253.

(3) يوسف بن سلطان التركي، الصعوبات التي تواجه مترجمي لغة الإشارة للصم من وجهة نظرهم، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: 172، الجزء الأول، يناير لسنة 2017، ص 233.

الإجراءات القانونية قائمة على أسس من الدقة والشفافية والحيادية. ومن هنا تبرز ضرورة الالتزام التام باستخدام مترجمين معتمدين ومحلفين يقومون بواجبهم على الوجه الأكمل، مع توفير آليات تقييم ومراجعة دورية تضمن تحسين جودة الترجمة وتلافي الأخطاء التي قد تؤثر على مصداقية الإجراءات القضائية. إن مثل هذا النهج لا يحفظ فقط حقوق المتهمين والشهود، بل يعزز أيضاً من ثقة المجتمع في النظام القضائي ويضمن تحقيق العدالة بأعلى درجات الشفافية والموضوعية.

## الخاتمة:

الترجمة الإشارية في الإجراءات الجزائية ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي حق أساسي لضمان محاكمة عادلة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، إذ يتعذر ويتعسر الحفاظ على حقوقهم دون وجود مترجمي لغة اشارة متخصصين وعلى قدر عال من الكفاءة والنزاهة. أما على الصعيد الدولي، تسعى العديد من الأنظمة القانونية إلى توفير هذه الخدمة لضمان حقوق الأفراد في النظام القضائي. وبينما توجد تحديات عديدة، فإن هناك فرصاً لتحسين النظام وضمان تطبيق العدالة بشكل شامل للجميع.

ولقد سلط البحث هذا الضوء على النظام القانوني لمترجمي لغة الإشارة، حيث تم تحليل الأطر القانونية الحالية وتقييم مدى كفايتها في حماية حقوق المترجمين وضمان جودة الخدمات المقدمة. أظهرت النتائج أن هناك نقصاً في التشريعات المحددة التي تنظم عمل مترجمي لغة الإشارة، مما يؤدي إلى تفاوت في مستوى الخدمات المقدمة وعدم حماية كافية لحقوق المترجمين. كما تبين أن هناك حاجة ملحة لتطوير معايير موحدة وشهادات معترف بها دولياً لضمان جودة الترجمة وتوفير حماية قانونية للمترجمين.

### أولا- النتائج:

تُعد الترجمة الإشارية حقاً قانونياً أساسياً من حقوق ذوي الإعاقة السمعية، وهي ضمانة إجرائية جوهرية في الإجراءات الجزائية لضمان المحاكمة العادلة، كما أنها تعد وسيلة أساسية لتحقيق المساواة أمام القانون وتمكين الأشخاص الصم من الوصول للعدالة والدفاع عن حقوقهم بشكل فعال

يتطلب عمل المترجم الإشاري في المجال القانوني مهارات متخصصة تتجاوز مجرد إتقان لغة الإشارة، إذ يجب أن يكون على دراية بالمصطلحات القانونية وقواعد الإجراءات الجزائية، كما يقع على عاتقه مسؤولية نقل المعلومات بدقة متناهية نظراً لخطورة أي خطأ في الترجمة على مجريات العدالة.

على الرغم من تطور التشريعات الإماراتية في مجال تنظيم الترجمة بشكل عام وحقوق الصم في الإجراءات الجزائية، يلاحظ أن التشريع الإماراتي قد اكتفى بنصوص محدودة في قانون

الإجراءات الجزائية رقم 38 لسنة 2022، مما يستدعي تطوير الإطار التشريعي بما يتناسب مع المعايير الدولية.

يظهر من خلال المبحث أن المشرع الإماراتي قد أتاح استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية مع المترجم، مما يعد تطوراً إيجابياً في تسهيل الوصول للعدالة، لكنه لم يضع ضوابط خاصة لضمان جودة الترجمة الإشارية عن بعد وفعاليتها.

يعاني مترجمو لغة الإشارة من فجوة تشريعية في تنظيم مهنتهم، حيث تختلف التشريعات من دولة لأخرى، مما يؤثر على حقوقهم المهنية وظروف عملهم، كما أن عدم وجود معايير موحدة للترجمة الإشارية يؤدي إلى تباين في جودة الخدمات المقدمة وصعوبة في تقييم أداء المترجمين بشكل موضوعي.

أولى المشرع الإماراتي اهتماماً خاصاً بتنظيم مهنة الترجمة الإشارية من خلال إصدار تشريعات حديثة مثل المرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022، والذي وضع إطاراً قانونياً متكاملاً يضمن جودة الترجمة وحماية حقوق الأطراف المعنية، مع التأكيد على أهمية وجود مترجم محلّف معتمد لضمان صحة الإجراءات القانونية.

**ثانياً- التوصيات:**

خلص الباحث إلى بعض التوصيات والحلول المقترحة لتحسين الإطار القانوني لمترجمي لغة الإشارة:

استحداث نص قانوني خاص في قانون الإجراءات الجزائية يحدد الشروط والمؤهلات المطلوبة في المترجم الإشاري القضائي، وينظم آلية اعتماده وقيده في سجل خاص بالمترجمين المعتمدين لدى المحاكم. ويجب أن يتضمن النص إلزامية حصول المترجم على شهادة مهنية معتمدة في الترجمة القانونية للغة الإشارة.

تعديل النصوص القانونية المتعلقة بالإجراءات الجزائية لتشمل إلزامية توفير مترجم إشارة معتمد في جميع مراحل الدعوى الجزائية منذ مرحلة جمع الاستدلالات وحتى تنفيذ الحكم. مع النص على بطلان الإجراءات في حال عدم توفير المترجم أو عدم كفاءته في أداء مهمته الترجمية

سن تشريع خاص ينظم مهنة الترجمة الإشارية في المجال القضائي على غرار القانون الأمريكي للأشخاص ذوي الإعاقة (ADA)، بحيث يتضمن معايير التأهيل والاعتماد المهني، وآليات الرقابة على جودة الترجمة، وحقوق وواجبات المترجمين الإشاريين في المجال القضائي.

تعديل نص المادة 8/3 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي ليشمل إلزامية توفير مترجم

إشاري معتمد في كافة مراحل الدعوى الجزائية دون تقييد ذلك بتعذر الكتابة، مع إضافة نص خاص يحدد الضوابط الفنية والتقنية للترجمة الإشارية عن بعد لضمان فعاليتها.

استحداث نص قانوني خاص في قانون الإجراءات الجزائية يلزم المحاكم بتوفير نظام تسجيل مرئي لجلسات المحاكمة التي تتضمن ترجمة إشارية، وذلك لحفظ حق الأطراف في الطعن على دقة الترجمة وضمان إمكانية مراجعتها من قبل خبراء مختصين عند الحاجة.

إضافة مادة قانونية في المرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 تنص على إنشاء لجنة فنية متخصصة تتولى وضع معايير موحدة للترجمة الإشارية القانونية وآليات تقييم أداء المترجمين، مع تحديد إجراءات واضحة للتظلم والطعن في حالات الاعتراض على دقة الترجمة.

## قائمة المصادر والمراجع:


الكتب :

المعاجم:

معجم اللغة العربية المعاصرة.

المؤلفات العامة والمتخصصة:

حسام الدين عبدالرحمن الأحمد، حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنظمة والتشريعات الخليجية (ط2). مكتبة القانون والاقتصاد، 2018.

سمير سمرين ومحمد البنعلي، قواعد لغة الاشارة القطرية العربية الموحدة، المجلس الأعلى شؤون الأسرة، قطر، 2009.

صالح الدين حافظ مرسي، الأصم متى يتكلم، الجمعية القطرية لذوي الاحتياجات الخاصة، الدوحة، 1995.

عبدالإله محمد النوايسة ومحمد شلال العاني، شرح قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي في ضوء المرسوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2022، دار الآفاق العلمية للنشر والتوزيع، 2024

القواعد والمعايير الدولية التي تحكم الممارسات الشرطية، من مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يناير 2023.

منال زيد حمزة، القاموس الإشاري الأردن، 1998

وسيم حسام الدين الأحمد، شرح قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي مدعماً بأحكام المحكمة الاتحادية العليا ومحكمة تمييز دبي، دار الافاق العلمية، 2023

يوسف بن سلطان التركي، تربية وتعليم التلاميذ الصم وضعاف السمع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005.

الرسائل العلمية:

محمود محمد أحمد كارم، الحماية الجنائية لذوي الاحتياجات الخاصة- دراسة مقارنة [رسالة دكتوراه، كلية الحقوق بجامعة حوان]. 2012.

المجلات والدوريات:

حمداني يمينة، الترجمة والأخلاقيات: الواقع المهني، التحديات وأفاق المستقبل، مجلة ألترالانج، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، الجزائر، 3 (1)، 2021. https://doi.org/10.52919/altralang.v3i01.116

سماح صالح محمود محمد، جودة أداء مترجم لغة الإشارة من منظور طلاب الجامعة الصم وضعاف السمع وعلاقتها بالأداء الأكاديمي لديهم، كلية التربية- جامعة سوهاج – مصر، أكتوبر 2020. https://doi.org/10.21608/edusohag.2020.109836

محمد أبو شعيرة، دراسة تشخيصية لأخطاء الترجمة بلغة الإشارة ومصادرها من وجهة نظر المترجمين في ضوء بعض المتغيرات، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (171) الجزء الثالث، ديسمبر2016. https://doi.org/10.21608/jsrep.2016.49102

نادية ملياني، الترجمة الذكية الناطقة لأبجدية إشارة الإعاقة السمعية، المجلة العلمية للتربية الخاصة ـ الجزائر ، مجلد 3 ،عدد ،2021. https://doi.org/10.21608/sosj.2021.160482

نسيم بنت عطا الله الصريصري، الأصول التاريخية للغة الاشارة، المجلة السعودية للتربية الخاصة، جامعة الملك سعود، العدد (171) الجزء الثالث، 2019.

هشام بن عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، حماية المتهم في النظام الجنائي الدولي ونظام الإجراءات الجزائية السعودي، دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف- دقهلية، العدد الرابع والعشرون، لسنة 2022، الإصدار الأول الجزء الرابع.

يوسف بن سلطان التركي، الصعوبات التي تواجه مترجمي لغة الإشارة للصم من وجهة نظرهم، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: 172، الجزء الأول، يناير لسنة 2017. https://doi.org/10.21608/jsrep.2017.6438

المواقع الالكترونية:

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة في -14 يوليو 2021، الموقع الرسمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تاريخ الدخول 2024-9-1، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة | OHCHR.

أحمد سمير صديق، الإعاقة السمعية، كلية التربية، جامعة المنيا، مصر، الإعاقة السمعية.

دليل الصحة السمعية، لغة الإشارة هل هي لغة عالمية؟ تعرف على أنواعها وأساسيتها - دقائق. نت.

غادة الحلايقة، بحث عن لغة الإشارة، بحث عن لغة الإشارة، بحث عن لغة الإشارة - موضوع.

لغة الإشارة، كم عدد لغات الإشارة في العالم؟ وما تاريخ وأنواع لغة الإشارة؟

لغة الإشارة هل هي لغة عالمية؟ تعرف على أنواعها وأساسيتها، لغة الإشارة هل هي لغة عالمية؟ تعرف على أنواعها وأساسيتها - دقائق. نت.

مدونة قواعد سلوك تنظيم وأخلاقيات ممارسة مهنة مترجم لغة الإشارة في الوطن العربي، المنظمة العربية لمترجمي لغة الإشارة، يونيو 2020م، مدونة السلوك المهني لمترجمي لغة الإشارة - إعداد "صلة" | المنظمة العربية لمترجمي لغة الإشارة.

مها عادل، الإشارة كلام الصم الصامت، جريدة الخليج ، الشارقة، عدد 9 فبراير 2018، "الإشارة".. كلام الصم الصامت | صحيفة الخليج، "الإشارة".. كلام الصم الصامت | صحيفة الخليج،

موقـع بي بي سي العـربي لغـة الإشـارة: هـل ينبغـي أن يترجـم الأشـخاص لأقاربهـم الصـم في كل المواقـف؟ - BBC News عربي.

The UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities was ratified in Norway, June 2013. Nordic countries are generally associated with the promotion of human rights as well as disability rights. The Rule of Law Index from the World Justice Project ranks the Nordic countries among the top nations when it comes to high standards of justice (both civil and criminal justice) and rule of la, Scandinavian Journal of Disability Research

مصادر أجنبية:

The Journal of Specialised Translation KIssue 14 – July 2010 وThe right to interpretation and translation in criminal proceedings KEvert-Jan van der Vlis, Ministry of Justice, The Hague

مَجلـة الترجمـة المُتخصصـة، العـدد رقـم26 -14يوليـو 2010، الحـق في الترجمة التحريريـة والشـفوية في الإجراءات الجنائيـة. لإفيرت جـان ديرفليـس، وزارة العـدل، لاهاي.

The Directive 2010/64/EU of the European Parliament and of the Council of 20 October 2010.

**الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:**

alkutubu :

al-ma'ājimi

mu'jamu al-lughati al-'arabiyyati al-mu'āṣirati

al-mu'uallafātu al-'āmmatu wa-l-mutakhaṣṣiṣatu

ḥusāmu al-dīni 'bdālrḥmn al'aḥmadi ḥimāyatu ḥuqūqi dhawī al-aḥtījājāti alkhāṣṣati fī al'anẓimati wa-l-tashrī'āti alkhalījiyyati (ط2). maktabatu alqānūni wa-l-iāqtiṣādi 2018.

samīru samrayni wamuḥammadu alban'aliyyu qawā'idu lughati alāashārati alqaṭariyyati al'arabiyyati almū'aḥḥadati almajlisi al'a'lā shu'ūnu al'usrati qaṭar 2009.

ṣāliḥu al-dīni ḥāfiẓu mursī al'aṣammu matā yatakallamu aljam'iyyatu alqaṭariyyatu lidhawī al-aḥtījājāti alkhāṣṣati al-dawḥatu 1995.

'abdālu'ilh muḥammadu al-nawāyisatu wamuḥammadu shallāl al'ānī sharḥu qānūni al'ijrā'āti aljazā'iyyati al'imāariāity fī ḍaw'i almarsūmi biqānūnin atḥiādyi raqmi 38 lisanati 2022، dāru al'āfāqi al'ilmiyyati lil-nashri wa-l-tawzī'i 2024

alqawā'idu wa-l-mu'āyayar al-dawliyyatu allatī taḥkumu al-mumārasāti al-sharṭiyyata min muṭabbawa'it al-lajnati al-dawliyyati lil-ṣalībi al-'āḥmari ynāyr 2023.

manālu zaydin ḥamzata alqāmūsi al'ishārīy al'urdunnu 1998

wasīmu ḥusāmu al-dīni al'aḥmadi sharḥu qānūni al'ijrā'āti aljazā'iyyati al'imāarittī alā'utḥādiyyi muda"aman bi'aḥkāmi almaḥkamati aliāttiḥādiyyati al'ulyā wamaḥkamati tamyīzi dubay dāru alifāqi al'ilmiyyati 2023

yūsufu bnu sulṭāna al-turkiyyu tarbiyati wata‘līmu al-talāmīdhi al-ṣumma waḍi‘āfi al-sam‘i maktabati almaliki fahdin alwaṭaniyyatu al-rīāḍi 2005.

al-rasā’ilu al-‘ilmiyyatu

maḥmūd muḥammadu ’aḥmad kārimin alḥimāyatu aljanā’iyyati lidhawī al-aḥtījāti alkhāṣṣa#i-dirāsatun muqārinatun [رِسَالَةٌ dukatwarāh kulliyyati alḥuqūqi bijāmi‘ati ḥawāna 2012.

al-majalitu wa-l-dū’aryāat

ḥamdāniyyun ymyna al-tarjamati wa-l-’ākhlāqiyyāti alwāqi‘u almihniyya al-taḥaddīāti wa’afāqi almustaqbali mijallatu ’altrālānj jāmi‘atu tlmsān ’abū bakrin blqāyd aljazā’iri 3 (1)، 2021. https://doi.org/10.52919/altralang.v3i01.116

samāḥu ṣāliḥ mḥmwd muḥammadun jawdatu ’adā’i mutarjimi lughatu al’ishārati min mnẓwr ṭlāb al-jām‘a al-ṣumma wḍ‘āfi al-sam‘i wa‘ilāqatahā bi-l-’ādā’i al’akādīmiyyi ladayhim kulliyyatu al-trby#- jām‘a swhāj – miṣra ’aktwbr 2020. https://doi.org/10.21608/edusohag.2020.109836

muḥamd ’abū sh‘yra dirāsatun tashkhīṣiyyatun l’akhṭā’i al-tarjamati blgha al’ishārati wamaṣādirihā min wjha nẓr almutarjimīna fī ḍw’ ba‘ḍi almutghayarāti mjla kulliyyati al-trbya jām‘a al-’āzhr al‘adadu (171) al-jz’ al-thālth dysmbr https://doi.org/10.21608/jsrep.2016.49102

nādya mlyāny al-tarjamatu al-dhakiyyatu al-nāṭiqatu l’abjdiyyatin ’ishārati al’i‘āqati al-sam‘iyyati almajallatu al‘ilmiyyatu lil-tarbiyati alkhāṣṣati aljazā’iru ، mujalladin 3 ،2021، عدد. https://doi.org/10.21608/sosj.2021.160482

nasīmu binti ‘aṭā Allāh al-ṣurayṣirrī al-’uṣūlu al-tārīkhiyyatu lil-lughati al-asshiāarti almajallatu al-su‘ūdiyyatu lil-tarbiyati al-khāṣṣati jāmi‘atu almaliki sa‘ūd al‘adadu (171) al-juz’u al-thālithu 2019.

hishāmu bnu ‘abdi almaliki bni ‘abdi Allāhi bni duhayshin ḥimāyatu almuttahami fī al-niẓāmi al-jjinā’iyyi al-dawliyyi waniẓāmi al’ijrā’āti aljazā’iyyati al-su‘ūdiyyi dirāsatun muqāranatun mijallatu kulliyyatu al-sharī‘ati wa-l-qānūni bitafahhanā al’ashrāfu- daqahaliyyatun al‘adadu al-rābi‘u wa-l-‘ishrūna lisanati 2022، al’iṣdāru al’awwalu aljuz’u al-rābi‘u

yūsf bn slṭān al-turkiyyu al-ṣu‘ūbāt al-ty tūājihu mutarjimī lughati al’ishārati lil-ṣammi min wijhati naẓarihim mijallatu kulliyyati al-trbya jām‘a al’azhari al‘adadu 172، aljuz’u al’awwalu ynāyr lsna 2017. https://doi.org/10.21608/jsrep.2017.6438

al-mawāqi‘u al-alktrwnya

attifāqiyyatun ḥuqūqi al’ashkhāṣi dhawī al’i‘āqati almu‘tamadatu fī 14- yūlīū 2021، almawqi‘u al-rasmiyyu liḥuqūqi al’insāni al-tābi‘i lil-’umami almuttaḥidati tārīkhu al-dukhūli 1-9-2024، attifāqiyyatun ḥuqūqi al’ashkhāṣi dhawī al’i‘āqati | OHCHR.

’aḥmadu samīru ṣiddīqun al’i‘āaqu al-sam‘iyyatu kulliyyatu al-tarbiyati jāmi‘u alminyā miṣru al-’i“āqatu al-sam‘iyyatu

dalīlu al-ṣiḥḥati al-sam'iyyati lughatu al'ishārati hal hiya lughatun 'ālamiyyatun ta'arraf 'alā 'anwā'ihā wa'asāsiyatihā - daqā'iqu nt

ghādita alḥulāyaqati baḥthun 'an lughati al'ishārati baḥthun 'an lughati al'ishārati baḥthun 'an lughati al'ishārati - mawḍū'un

lughati al'ishārati kam 'adadu lughāti al'ishārati fī al'ālami wamā tārīkhu wa'anwā'u lughati al'ishārati

lughatu al'ishārati hal hiya lughatun 'ālamiyyatun ta'arraf 'alā 'anwā'ihā wa'asāsiyyatihā lughatu al'ishārati hal hiya lughatun 'ālamiyyatun ta'arraf 'alā 'anwā'ihā wa'asāsiyyatihā - daqā'iqu nt

mudawwanatu qawā'idi sulūkin tanẓīmin wa'akhlāqiyyātun mumārasatu mihnati mutarjimi lughati al'ishārati fī alwaṭani al'arabiyyi almunaẓẓamatu al'arabiyyatu limutarjimī lughati al'ishārati yūnyū 2020م، mudawwanatu al-sulūki almihniyyi limutarjimī lughati al'ishārati - 'i'dādu "صِلَـةَ" | almunaẓẓamatu al'arabiyyatu limutarjimī lughati al'ishārati

mahhā 'ādilun al-'ishāratu kalāmu al-ṣummi al-ṣāmiti jarīdatu al-khalīji ، al-shāriqati 'adadu 9 fīrāyr 2018، "الإِشَـارَةُ".. kalāmu al-ṣummi al-ṣāmiti | ṣaḥīfatu al-khalīji "الإِشَـارَةُ".. kalāmu al-ṣummi al-ṣāmiti | ṣaḥīfatu al-khalīji

mawqi'u bī bī sy al'arabiyyu lughatu al'ishārati hal yanbaghī 'an yutarjima al'ashkhāṣu li'aqāribihim al-ṣummi fī kulli almawāqifi - BBC News 'arabiyyun

The UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities was ratified in Norway, June 2013. Nordic countries are generally associated with the promotion of human rights as well as disability rights. The Rule of Law Index from the World Justice Project ranks the Nordic countries among the top nations when it comes to high standards of justice (both civil and criminal justice) and rule of la, Scandinavian Journal of Disability Research

maṣādiru 'ajnabiyyatun

The Journal of Specialised Translation KIssue 14 – July 2010 wa right to interpretation and translation in criminal proceedings KEvert-Jan van der Vlis, Ministry of Justice, The Hague

mijallatu al-tarjamati almutakhaṣṣiṣati al'adadu raqmu 14-2010 يوليـو، alḥaqqu fī al-tarjamati al-taḥrīriyyati wa-l-shafawiyyati fī al'ijrā'āti aljinā'iyyati li'ifyrt jān dyrflys wizāratu al'adli lāhāy

The Directive 2010/64/EU of the European Parliament and of the Council of 20 October 2010.

# Sign Language Interpretation in the UAE Criminal Procedural Legislation "A Comparative analytical study"

**Sultan Abdalla Binsaho Alsuwaidi**(1)

**Abdulellah Al Nawayseh**(2)

## Abstract:

This research examines the provisions for sign language interpretation in criminal procedures under the UAE law, focusing on the rights of individuals with hearing disabilities during trials. In the UAE, sign language interpretation is provided to ensure that individuals with hearing impairments fully understand legal proceedings and have their rights protected.

The study explores the legislative framework governing sign language interpretation in the UAE laws and discusses its significance. Sign language interpretation is defined as the process of converting spoken legal information into sign language, enabling hearing-impaired defendants and witnesses to understand criminal procedures, thereby ensuring their right to defend themselves during investigations and court sessions.

The research also highlights challenges such as the lack of qualified interpreters in some areas and the need for more specialized training.

The study concludes that the UAE legislation shows a strong commitment to the rights of hearing-impaired individuals in criminal procedures. By ensuring access to sign language interpretation, the UAE

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
U19106096@sharjah.ac.ae

(2) Faculty Of Law - Mutah University (Mutah - Jordan)

promotes justice and equality, serving as a model for others. Efforts to improve the judicial system continue to support this cause.

**Keywords:** Sign Language Translation, Hearing Impairment, Sign Language Interpreter, Rights of Persons with Disabilities, Protection of the Rights of Defendants.